مضامين تغيير القيادة في العالم العربي -2- تغيير القيادة في العربية السعودية

04-8-2005

دراسة لـ: دانييل بايمن*

من يحكم الرياض؟ سؤال حيوي بالنسبة للولايات المتّحدة الأمريكية. وعلى الرغم من أن البدائل المرتقبة قد تخدم مصالح الولايات المتّحدة, إلا أن التغيير الدراماتيكي في السعوديّة يبقى ممكنا وإن كان ضئيلا. لكن في حال حدوثه، فهذا يعني أن السعودية انتقلت من حليف مخلص إلى عدو محتمل. فالسعوديون عدائيون بالنسبة لأمريكا وإسرائيل، وعلى الرغم من أنهم قد لا يتحالفون مع إيران أو العراق، إلا أنهم سيختصرون التعاون مع الولايات المتّحدة وسيقطعونه على الصعيد العسكري.

بقلم ترجمة: علي حسين باكير

مواد ذات علاقة

مضامين تغيير القيادة في العالم العربي: (العربية السعودية، سوريا، مصر) -1-

إن عملية الوراثة في العربية السعودية تبدو مستقرة. فقد نجح آل سعود الذين حكموا المملكة منذ عبد العزيز (بحيازة السلطة عام 1920) في البقاء في السلطة على الرغم من المرور بمحطات تاريخية عديدة منها الامبريالية الغربية، القومية العربية، التطرف الإسلامي، الاعتداء الخارجي وتهديدات أخرى كثيرة في القرن العشرين. وخلال تلك الفترة، فقد شدوا بقوة قبضتهم على المجتمع السعودي وقاموا بنقل القيادة بطريقة سهلة وسلسة من فرد من عائلة عبد العزيز إلى آخر(6).

وعلى الرغم من ذلك، فإن مجرد التغيير أو حتى التغيير الدراماتيكي يبقى أمرا ممكنا في المملكة العربية السعودية. حيث يترتب على التراخي في المراقبة الرسمية لأعمال الملك وسلطته، والانتقال في السلطة من الملك فهد إلى ولي العهد الأمير عبد الله، والتعاقب الوشيك في الوراثة، نتائج مهمة. بالإضافة إلى ذلك فإن قوة وحكم آل سعود ليس شيئا أكيدا: فقد يبرز منافس يعكس الشعور الشعبي والرأي العام بشكل أفضل منهم، أو قد يظهر منافس نخبوي كالعديد من إسلاميي المملكة.

وعلى العموم، فإن هذا القسم من الدراسة يهدف إلى استكشاف الخطوات المحتملة للتغيير في العربية السعودية، وإلى معرفة البدائل المختلفة والمحتملة للقيادة الحالية ونتائج السياسات المتبعة. فيما يحاول هذا القسم أيضا معرفة ما هو الشيء الذي لن يتغير، وعلى كل ففي المملكة العربية السعودية كما في غيرها من البلدان، فإن السياسة لا بد وأن تكون مطبوعة بالعامل الجغرافي.

* التغيير ضمن آل سعود:

لقد باتت أيام الملك فهد الأخيرة معدودة، ووريثه ولي العهد الأمير عبد الله يندمج شيئا فشيئا في السلطة. فالملك فهد يتخلى يوما بعد يوم عن القيادة لأخيه وذلك منذ مرضه في العام 1996. لكن عبد الله على أية حال في أواخر السبعينيات من العمر، وهو أصغر من فهد بسنتين فقط مما يشير إلى إمكانية أن يأخذ قائد آخر مكانه بعد فترة وجيزة من توليه الحكم(7).

* ثوابت آل سعود:

وبغض النظر عمن سيتولى السلطة من أفراد العائلة المالكة، فإن الملك القادم لا بد أن يكون له بعض الخصائص والأهداف المشتركة مع العائلة بشكل عام. هذا فيما يتفق آل سعود غالبا على معظم القضايا فيما بينهم. وكما علق أحد الأمراء: "نحن لا نناقش أبدا في الاتجاه، نحن نناقش في هدفه وسرعته ونوعه، ألوانه وأشكاله".(8)

يمثل معظم الحكام من آل سعود مصالح العائلة في المقدمة قبل المملكة العربية السعودية، وبالتالي فإن التأكيد على استمرارية حكمهم تصبح أولوية. وكنتيجة لذلك فإن المخاوف الأمنية غالبا ما تعكس الجهود لإضعاف المعارضة الداخلية، كما أنها تعكس المحاولات لتأمين حدود البلاد من الاعتداءات الخارجية(9).

لقد كانت العائلة حساسة جدا خاصة فيما يتعلق بتحديات صدام حسين المتكررة لشرعيتها، وأيضا فيما يتعلق بالعلاقة مع إيران، والتي بدأت تتحسن منذ العام 1996 بعد أن خففت إيران من حدة لهجتها الخطابية تجاه آل سعود.

وبشكل عام، فإنّ أي زعيم سيحتاج إلى أن يكون تصالحيا وساعيا لتحقيق الإجماع حوله. وعلى الرغم من أن الحكم ملكي، إلا أن لآل سعود العديد من خصائص الأوليغارشيّة: القيادة جماعية وأساسها الإجماع في غالب الأحيان، اتخاذ وتنفيذ القرارات ثابت ومستقر ولكنّه بطيء.(1). ومنذ إمساكهم بالسلطة، فإنّ آل سعود أثبتوا أنهم حذرون وأنهم يعتمدون على ردّات الفعل أكثر منه على صياغة الأحداث.

والعائلة متضاربة في سلوكها تجاه الولايات المتّحدة الأمريكية. فهد، عبد الله وقادة آخرون يدركون أهميّة الروابط الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ويقدرون الدور الأمريكي في الدفاع عن المملكة ضدّ العراق. لكنهم يخشون أن يكون الالتزام الأمريكي مؤقتا وعابرا. بالإضافة إلى ذلك، فهم يدركون أن الولايات المتحدة ليست محبوبة في المملكة وقلقين من أنّ الوجود الأمريكي في المملكة قد يعطي الذريعة للمعارضين في الداخل. إن آل سعود يبحثون عن استمرار العلاقات الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية، لكنهم يفضلون أن تكون خلف الكواليس عندما يكون ذلك ممكنا.(11).

إن المقترحات الحالية بتخفيض أو إزالة الوجود الدائم للقوات الأمريكية من المملكة لها أصداء واسعة عند المطالبين بذلك. هذه الازدواجيّة تظهر خاصّة فيما يتعلّق بالتعاون في الحرب على الإرهاب. إن آل سعود يدركون أن القتال ضد الإسلاميين المدعومين من قبل القاعدة يشكل خطرا عليهم، وهو الخطر الأعظم ربما لحكمهم. فالتعاون المفتوح مع الولايات المتّحدة يضيف مصداقيّة إلى تهم الإسلاميين لآل سعود بأنّهم مجرد دمية في يد واشنطن. لقد واجه آل سعود انتقادا من هذا القبيل سنة 2003 خلال الحرب ضدّ العراق, لكنّ العائلة لا تزال تشعر بقلق من أن هذا التعاون المفتوح قد يقوّض من شرعيتها.

* الخلافة بعد فهد:

على الرغم من أنّ آل سعود يشتكون في أهداف كثيرة، إلا أن معرفة أي فرد من أفراد الأسرة الذي سيقود المملكة، يبقى أمرا مهما ومسألة حيوية. عبد الله يختلف عن فهد بنواحي عديدة خاصة فيما يتعلق بالتأثير على سياسات النظام المحلية الداخلية والخارجية. عبد الله أيضا أكثر تدينا وأكثر اهتماما بالحد من النفقات والتقليل من تبذير العائلة المالكة الحاكمة من فهد. عبد الله لديه علاقات قوية مع العديد من الزعماء القبليين المحافظين والتقليديين في المملكة العربية السعودية. وعلى الرغم من أنه ليس معاديا لأمريكا، إلا أنّه انتقد في مرّات عديدة واشنطن بقوّة لدعمها إسرائيل ولقيمها الغربية التي لا يتماشا معها(12).

إذا نجح عبد الله في الاستحواذ على السلطة وقدّر له أن يعيش طويلا للاستفادة منها، فإنه سيستطيع معالجة المشكلة المزعجة المتعلّقة بالإصلاح الاقتصادي، وذلك بشكل أفضل مما فعله فهد أو أي وريث آخر ممكن أن يأتي مكانه. فعبد الله يدرك بأنّ اقتصاد المملكة يحتاج إلى أن يتحرّر، واستقامته ونزاهته تمكّنانه من أن يطلب من الشعب السعودي أن يقدّم التضحيات، التي لو قام بها أحد غيره وطلبها من الشعب لاتّهمومه بالنفاق. وهو أيضا لديه الرغبة في أن يحاول منع أو قطع تدخل العائلة المالكة في الأعمال والصفقات التي تجري.(13). ثانيا، عبد الله أكثر قدرة على التحكّم بانتقادات الإسلاميين للنظام بشكل أفضل من غيره. فالإسلاميون يحترمون استقامته ونزاهته ممّا يجعل النظام تحت حكمه أقل عرضة للانتقادات والاتهامات بالفساد والتبذير والهدر، وهي غالبا ما تشكّل أسلحة جيّدة يستخدمها الإسلاميون في خطاباتهم لانتقاد النظام.(14)

هذا فيما تبدو صورة الخلافة أو الوراثة بعد عبد الله غير واضحة. و لى الرغم من أنّ آل سعود شكّلوا مجلسا عائليا سنة 2 للمساعدة على التأكّد من حل المواضيع الأساسية الشائكة وللحصول على الإجماع في القضايا الأساسية، لكنّ هذا الأمر ما قاد إلى الوضوح فيما يتعلّق بمن سيكون الشخص الذي سيحكم في المستقبل. إن الجهل بطبيعة السياسة السعودية بدأ يقل ولكنه مازال عميقا، خاصّة فيما يتعلّق بديناميكية اتّخاذ القرارات في العائلة الحاكمة. وعلى الرغم من أنّ النظام يبدو مستقرا، إلا أن هذا التصور يقوم على معلومات شحيحة، فحتى أهل البلاد لا يملكون إلا إشارات قليلة وضعيفة عن قضايا القيادة في بلادهم.(15)

وإذا أخذنا يعن الاعتبار ما تمّ توضيحه سابقا، فإنّ أسماء عديدة مرشّحة لتولي القيادة في الملكة إذا ما تمّ طرح موضوع الوراثة أو الخلافة. شقيق فهد، الأمير سلطان وزير الدفاع والطيران يعتبر على نحو كبير من أبرز المرشحين لخلافة عبد الله بعد توليه منصب الملك. فيما يعتبر جميع أخوة الملك فهد أيضا وهم (عبد الرحمن، تركي، نايف، سلمان، وأحمد) من المنافسين أيضا. كما يحظى العديد من أبناء الراحل الملك فيصل (سعود، تركي، وفيصل) باحترام كبير بصفتهم إداريين مقتدرين، وهم يعتبرون من المنافسين الجدّيين بينما أخوة فهد يشيخون في العمر.

العديد من هؤلاء القادة السياسيين، مثل عبد الله، يعتبرون من رجال الإدارة المتمرسين ويشاطرون منظور وتطلعات آل سعود بشكل عام سواء تجاه المنطقة أو تجاه العالم. لكنّهم ليسوا بنفس المهارة والحنكة وهم يختلفون بذلك فيما بينهم. فأولاد فيصل يعتقد أنّهم يفتقرون إلى اللمسة السياسية الحذقة ما يشير إلى إمكانية أنّ النظام سيكون غير قادر على إدارة الانشقاقات والتعامل مع المعارضة بشكل حسن.(16)أما سلطان، فهو الوريث المتوقع لعبد الله ويوصف من قبل الكثيرين بأنّه من المطالبين المحتملين والدائمين بتولي العرش، وهو شعور سيؤدي إلى تزايد النقمة الشعبية على العائلة المالكة وسينمي إحساس الناس بالعزلة المتنامية لتغيبهم عن القرار.

وفي إطار التساؤل عمّن سيستلم السلطة، وعن ظروف انتقال هذه السلطة، تبرز مشكلتان: الأولى هي أن آل سعود هم أقل تماسكا ووحدة ربّما عمّا كانوا عليه في الماضي، فالغموض حول وجود منافس واضح بعد الأمير عبد الله ربما سيؤدي إلى انشقاقات

في العائلة المالكة. ثانيا، من المحتمل أن يظهر قائد فقير ولا يلهث وراء السلطة ولا يطمح للحكم مثل الملك سعود (1953-1964) والملك خالد (1975-1982) على التوالي. هذا وقد شهدت المملكة في السابق مشاكل عديدة ومماثلة تمّ تذليلها عبر القيادة الجماعية التي ضمّت عددا كبيرا من المنافسين مثل الملك فهد الحالي الذي دعم الملك خالد، ولكن يبقى مثل هذا الطرح والحل غير مؤكّد إذا ما ظهرت مثل هذه المشاكل مستقبلا.(17)

بالرغم من أن آل سعود يبدون محصّنين بشكل محكم، فإنّ معرفتنا المحدودة بديناميّة السياسة السعوديّة تتطلّب تقييما لبدائل القيادة المحتملة. الإسلاميون السعوديون يشكّلون المصدر الأكثر تنظيما وشعبية للمعارضة للنظام على الأرجح. وهم يختلفون بشكل دراماتيكي عن آل سعود ولا يتفقون مع الولايات المتحدة على مواضيع مثل الوجود الأمريكي في المملكة. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ قائدا يعكس الخيارات الشعبية بشكل أفضل من غيره، قد يظهر. وهذا الاحتمال الأخير، سوف يدشّن عهدا جديدا وحقبة جديدة للعلاقات السعوديّة – الأمريكية، علاقات سيكون التعاون فيها صعبا جدّا.

* الثوابت في المجتمع السعودي:

بالنسبة لمعظم السعوديين فإنّ الاهتمامات الداخلية تبدو ذات أولوية على حساب السياسات الخارجية. ففي الخمسينيات والستينيات كان انشغال النخبة السعودية يدور حول التوجّه المناسب تجاه القوميّة العربية، لكنّ معظم السعوديين اليوم يركزون على مسائل الفساد والازدهار والأخلاق. السياسة الخارجية غالبا ما تأتي بعد هذه الأولويات أو يتم طرحها مع هذه المواضيع المتعلّقة ولكن كل مع ذاته.

هذا ويعارض كثير من السعوديين العلاقات الحميمة مع الولايات المتحدة وينظرون إليها كعدو أكثر منها كصديق. ويقول جورج جوز إن: "العديد من السعوديين مازالوا يعتقدون أن أفضل وقت للمملكة العربية السعودية كان عام 1973 عندما حظرت المملكة النفط عن أمريكا".(18). إن السعوديين يقبلون الكثير من نظريات المؤامرة تجاه النوايا الأمريكية في المنطقة، وحتى الليبراليين المثقفين على الطريقة الغربية لازالوا يعتقدون أن أمريكا تبحث عن حماية آل سعود وليس المملكة العربية السعودية.(19). كما أن معظم السعوديين لا يشاركون نظرة النظام التي تحاول أن توازن بين القلق الأمريكي والقلق العربي تجاه الموضوع الفلسطيني. وقد حصلت تظاهرات قليلة وكانت غير مرخّصة في السعودية ضدّ إسرائيل وذلك دعما لانتفاضة الأقصى.(2). وعلى الرغم أن عددا كبيرا من السعوديين لا يدعم الإرهاب ضدّ الولايات المتّحدة، لكن بعض شرائح المملكة على الأقل أيّدت هجمات 11 أيلول، وهي بشكل عام تعتقد أن العنف مبرر ضدّ الأمريكيين خاصّة الجنود الأمريكيين الذين يحاربون في العراق أو في أي مكان آخر في الشرق الأوسط. وعدد آخر من السعوديين تبنى نظرية المؤامرة حول من هو المسئول عن هذه الهجمات، بينما ذهب آخرون إلى القول إن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط هي السبب الأساسي والرئيسي وراء الهجمات.

السعوديون بشكل عام لديهم تعاطف قليل مع العراقيين وأقل مع الإيرانيين. وعلى الرغم من ذلك فإنّ معاناة الشعب العراقي تحت العقوبات الأمريكية لاقى صدى واسعا عند الدوائر المعارضة. ويعتبر الكثير من السعوديين لاسيما الإسلاميين معاديين للشيعة بشكل كبير..، وكنتيجة لذلك فالسعوديين لديهم شكوك دائمة تجاه النظام الإيراني، وكذلك حول مستقبل العراق ذي الغالبية الشيعية، وسينظر الإسلاميون السعوديون إلى عراق علماني أو يسيطر عليه الشيعة بقلق كبير. على أية حال، فإن نظاما عراقيا أكثر ديمقراطية ولديه حكومة محاسبة ومسئولة سيظهر أيضا كنموذج محتمل للمملكة مما يزيد الضغط على آل سعود نحو التحرر و الليبرالية.

* الإسلاميون السعوديون:

يعتبر الإسلاميون في السعودية من أكثر الجماعات المعارضة للنظام تنظيما، وإذا ما أصبح آل سعود مشلولين عبر نزاعاتهم أو إذا غرق الاقتصاد السعودي في فترة ركود طويلة، فقد يجد الإسلاميون ثغرة ليزيدوا من تأثيرهم. وقد استطاع الإسلاميون الحصول على وسائل تنظيم لأنفسهم وإيصال رسالتهم وذلك عبر شبكة من المساجد، المدارس، والمؤسسات الدينية التي يتم دعم العديد منها من قبل الدولة. هذا ويرى حوالي 20% من السعوديين أنفسهم محافظين جدا خاصة في المسائل التي تتعلق بالدين، وأكثر منهم يشارك الإسلاميين العديد من أهدافهم.(21).

إن تصرّفات الإسلاميين تجاه آل سعود متناقضة. منهم من ينتقد النظام معتبرا أن الإسلام يتعرّض لحصار وأن آل سعود ساهموا في ذلك أكثر ممّا عالجوا المشكلة. تيار أكبر من الإسلاميين يسوؤهم تبذير العديد من أمراء آل سعود والفساد الذي يعيشون فيه، لدرجة أنّهم يعتبرون ذلك انعكاسا لانحلال أو انحطاط أخلاقية السعودي. وعلى الرغم من ذلك فإن ولي العهد الأمير عبد الله يحظى باحترام لنزاهته وشفافيته.(22).

الأجندة الإسلامية تبتعد شيئا فشيئا عن السياسة السعودية بطرق عديدة. فأجندة الإسلاميين الرئيسية داخلية: مقاومة التغريب والعلمانية، وحفظ نظام العربية السعودية التقليدي. الإسلاميون يعارضون أيضا الفساد والتبذير الاستهلاكي المسرف الذي طبع كثيرا حكم آل سعود.(23). خططهم الاقتصادية تبدو مشوّشة، وهم ينادون بالفضيلة والعدالة ووضع حد للفساد ولكنّهم لا يقدّمون إلا القليل من التفاصيل. على العموم، فللإسلاميين أيضا أجندة خارجية طموحة، فهم ينادون بمساعدة المحتاجين من المسلمين في كل مكان في العالم ومعارضة الأنظمة العربية المعادية للدين كسوريا، وحتى الولايات المتّحدة لدعمها إسرائيل.(24).

تظهر الولايات المتحدة في عيون الكثير من الإسلاميين كخطر مزدوج. فالإسلاميون لا يتّفقون مع العديد من مظاهر السياسة الخارجية الأمريكية والتي يرون أنها عدائية ومعادية للإسلام. هذا وينظر الإسلاميون أيضا إلى أمريكا على أنها خطر اجتماعي: فالوجود الأمريكي للقوات الأمريكية يجلب بنظرهم الاختلاط الغربي و الرذيلة و الفساد الاجتماعي إليهم ممّا يهدّد فضائل المجتمع الذي يتواجدون فيه. ويعتقد كثير منهم أن وجود القوات الأمريكية يشجّع النساء وغيرهم على تحدّي قواعدهم التقليدية.(25). إن الانسحاب الأمريكي من المملكة سوف يقلل من بعض الانتقادات، لكنّ المخاوف المتعلّقة بالثقافة الأمريكية والعداء للإسلام سوف يبقي الشكاوى والانتقادات حول هذا الموضوع حادّة جدا.

* ثوابت جغرافية سياسية:

إن العربية السعوديّة غير محصّنة على الإطلاق ويمكن أن تتعرض لأي هجوم. فهي ينقصها الكثافة السكانية والقوة المقاتلة للدفاع عن نفسها ضد الجيوش الكبرى لجيرانها, ما أنها ستكون عرضة للتهديد وربما بعمل عدواني إذا ما قامت الولايات المتّحدة بسحي قوّاتها من المنطقة. على العموم فإن نظام أي نظام آخر من الممكن له أن يأتي مكان آلا سعود، سيكون عليه الاعتماد على التقنية الغربية لزيادة استخراج النفط وزيادة الإنتاج وعملية خطوط الإمداد والنقل. وحتى لو جاءت قيادة أخرى إلى السلطة فإنها ستواجه مشاكل فيما يتعلّق بالشق الأمني وستضطر حينها إلى النظر خارج المملكة للحصول على المساعدة. لقد أعطى سقوط صدّام حسين مساحة للنظام السعودي لتنفّس الصعداء لعدّة سنوات قادة. لكن تبقى تشكّل كل من إيران والعراق دائما قلقا كبيرا على المدى لبعيد للسعودية نظرا للعدد السكّاني والمنظور التاريخي لقيادة المنطقة.

على العموم فانّ أي نظام يأتي بعد آل سعود سيجد نفسه يواجه نفس المعضلة التي أرّقت آل سعود. تحت قيادة آل سعود, كانت المملكة "بكل بساطة غنيّة جدا و ذات تأثير حتى و لو شكليا، ليتم تجاهلها من قبل الآخرين، و هي ضعيفة جدا و حذرة لتتجاهل الآخرين".(26). فالقيادة البديلة على الأرجح ستشارك في هذه المعادلة من الغنى و الضعف. و لكن هذا النظام الجديد قد لا يشعر أنّه يواجه مشكلّة إلا عندما يواجه خطرا قويا و مفاجئا, عندها سيدرك ذلك.

* مضامين:

من يحكم الرياض؟ سؤال حيوي بالنسبة للولايات المتّحدة الأمريكية. وعلى الرغم من أن البدائل المرتقبة قد تخدم مصالح الولايات المتّحدة، إلا أن التغيير الدراماتيكي في السعوديّة يبقى ممكنا وإن كان ضئيلا. لكن في حال حدوثه، فهذا يعني أن السعودية انتقلت من حليف مخلص إلى عدو محتمل. فالسعوديون عدائيون بالنسبة لأمريكا وإسرائيل، وعلى الرغم من أنهم قد لا يتحالفون مع إيران أو العراق، إلا أنهم سيختصرون التعاون مع الولايات المتّحدة وسيقطعونه على الصعيد العسكري. الجغرافيا السياسية قد تدفعهم في النهاية للاستعانة بقوة خارجية للتوازن مع العراق, لكن قد يلزم تنفيذ الأمر سنوات عديدة أو قد يستلزم الأمر أزمة سريعة وكبيرة حتى يدرك النظام الجديد مدى ضعفه.

على الصعيد الداخلي، قد تتجه السعودية لتصبح محافظة أكثر وليس أقل، كما أن التحرر السياسي ونمو المجتمع المدني قد يشجّع الإسلاميين، على اعتبار أنهم القوة المعارضة الأكثر تنظيما والتي تتمتع برسالة لها وقعها على الشارع السعودي. هذا وقد يواجه النظام أيضا ضغطا كبيرا لتجنب الإصلاحات الاقتصادية المعقدة منها خصوصا.

وكخلاصة، فحتى لو حافظت المملكة العربية السعودية على علاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة، فإنه من المتوقع أن تواجه صعوبات في العمل بشكل حاسم. إن تعزيز السلطة ودمجها سيتطلّب وقتا، وعمر عبد الله قد يجعل مسألة الوراثة والخلافة الشغل الشاغل لبعض الوقت في ذلك الحين. وكنتيجة، فإنّ أي قائد سيتوجب عليه أن يحصل على إجماع العائلة المالكة، وهي عملية في أحسن الأحول تستغرق وقتا، وفي أسوئها تشله.

وحتى لو لم يكن هناك انتقال صريح من آل سعود إلى فئة أخرى من المجتمع السعودي، فإن القادة المستقبليين قد يكونون أقل رغبّة بأن يضحّوا بشعبيتهم في بلادهم داخليا من أن يحافظوا على علاقاتهم القويّة بالولايات المتّحدة الأمريكية. وعلى الرغم من أن آل سعود يعرفون أهميّة الروابط الأمنية مع واشنطن بشكل عام، فإنّ قائدا قصير النظر أو يواجه ضغوطا داخلية من الممكن أن يقلّص أو يقطع الروابط مع الولايات المتّحدة لصالح وخدمة الإسلاميين.

* دانييل بايمن: بروفسور مساعد في برنامج الدراسات الأمنيّة في مدرسة ادموند والاش للسلك الأجنبي في جامعة جورج تاون. زميل في مركز "سابان" لسياسات الشرق الأوسط في معهد "بروكينجز". وهذه الدراسة له هي جزء من تقرير ضخم أعدّته "راند" لصالح القوات الجوية، كدراسة مستقبلية عن المنطقة وهي بعنوان: "مستقبل البيئة الأمنية في الشرق الأوسط: النزاع، الاستقرار والتغيير السياسي".

Indeed,in many ways,the problems the Kingdom encountered withsuch inept rulers as Saud bin(6)

Abd al-Aziz demonstrate the vitality of the Al Saud.In whatwas in essence afamily coup,Saud's

powers were curtailed in the early 196s because of his economic mismanagementand bungled at–tempts to resist Nasser's .threatened pan-Arab revolution;hisbrother,the highly competent Faysal,was given additional power and eventuallymade king

The Kingdom does not have a British-style succession in which themonarchy passes from father (7)

.to son.Succession has passed among the sons of Abd al-Azizbut will soon haveto go to the next gen-eration

,See Susan Sachs,"Saudi Prince Urges Reform,and a Move fromShadow,"*New York Times*(8)

.4December2

F.Gregory Gause III,*Oil Monarchies:Domestic and SecurityChallenges in the Arab Gulf States*(9)

.12,(New York:Council on Foreign Relations,1994)

Nadav Safran,*Saudi Arabia:The Ceaseless Quest forSecurity*(Ithaca,NY:Cornell University(1)

.Press 1988. 451-456

Gause,*Oil Monarchie*s,122;Simon Henderson,*AfterKing Fahd:Succession in Saudi Arabia*(11)

.47,(Washington,DC:The Washington Institute for Near East Policy,1994)

See Sachs,"Saudi Prince";Henderson,*After KingFah*d,42.In May 21,Abdullah turned down (12)

an invitation to visit Washington because of U.S.support for Israel in the AlAqsa intifada.Abdullah

also appears more willing than Fahd to cut government spending and open SaudiArabia up economi-cally.To the surprise of many observers,he has pushed forSaudimembership in the World Trade

Organization.He has also tried to push aside military leaders,includingfamily members,known for

.their graft

,Can Crown Prince Abdullah Lead His Desert Kingdom into the21stCentury?"*Business Week*"(13)

May 21,accessed at http://www.businessweek.com:/2/_3/b36918.htm,19 May21;Yous-sef M.Ibrahim,"The Saudi Who Can 21
Speak OurLanguage,"*WashingtonPos*t,24 February 22(elec-
.tronicversion),accessedathttp://www.library.cornell.edu/colldev/mideast/abdl hsa.htm,22 December24

M.Ehsan Ahrari,"Political Succession in SaudiArabia:Systemic Stability and Security Implica-(14)
.tions,"*ComparativeStrategy*(January–March 1999):25

Ahrari,"Political Succession,"13.On 1 March 1992,King Fahdspelled out the procedures for(15)

succession.The throne isto remain in the hands of the children of AbdelAziz,the founder of Saudi

Arabia.The king will choose which among them will take the crown.This goesagainst tradition,how-ever,according to which the royal family collectivelydecides who among themis most worthy.In addi-tion,the king's decree excludedseveral collateral family .branches,making it particularly controversial

.Ahrari,"Political Succession,"17;Henderson,*After King Fah*d,21

.Henderson,*After King Fah*d,21–28()

,Saud almost drove Saudi Arabia into bankruptcy and led tothe Al Saud's overthrow.Ahrari(17)

."Political Succession",

.Gause,*Oil Monarchie*s,122(18)

.Ibid.,141(19)

".See Sachs,"Saudi Prince(2)

,Mamoun Fandy,*Saudi Arabiaand the Politics ofDissent*(New York:St.Martin's Press,1999)(21)

.4,33

.Ibid.,3,36(22)

.Ibid.,56(23)

.See Sachs,"Saudi Prince";Fandy,*Saudi Arabiaandthe Politics of Dissen*t,59(24)

,Gause,*Oil Monarchie*s,142;Fandy,*SaudiArabiaand the Politics of Dissen*t,49.For example(25)

the protest of Saudi women drivers during Operation Desert Shield is believedby Islamists to have

.been encouraged by the U.S.military presence

.Safran,Saudi Arabia,The Ceaseless Quest,499(26)

مضامين تغيير القيادة في العالم العربي: (العربية السعودية، سوريا، مصر) -1-

01-8-2005

دراسة لـ: دانييل بايمن*

إن مسألة تغيير أي نظام والنتائج المترتبة على ذلك هي مسألة صعبة الرصد من الخارج. فالمعرفة الغربية للنخبة السياسية في الشرق الأوسط غالبا ما تكون محدودة. وبالفعل فحتى المحللين الذين يتمتعون بقدر جيد من المعلومات غالبا ما يتفاجئون إزاء ما يحصل: فالقليل على سبيل المثال توقعوا أن يقوم الملك حسين في الأردن بنقل ولاية العهد، التي قضى أخوه الحسن فيها وقتا طويلا، إلى ابنه عبد الله وذلك في الأسابيع الأخيرة قبل موته.

بقلم ترجمة: علي حسين باكير

المصدر: فصلية العلوم السياسية، الصادرة عن أكاديمية العلوم السياسية، نيويورك، المجلد 12، رقم 1، ربيع عام 2005 .

تعتمد السياسة في الشرق الأوسط على طموحات وأهواء القيادات الفردية أكثر منها في أي مكان آخر في العالم. فالقيادات الشرق أوسطية غالبا ما تكون غير مقيّدة بالمؤسسات السياسية أو بالرأي الشعبي: فطموحاتهم وخياراتهم كما أخطائهم ونقاط ضعفهم من الممكن أن تشكل الفرق بين الحرب والسلام، الثورة والثبات. إن تغيير القيادة في الشرق الأوسط هو أمر نادر وغير روتيني على الإطلاق لدرجة أنه غالبا ما يبدو لك أنّ المنطقة مجمدة زمنيا خاصة فيما يخص بعض القيادات مثل "معمر القذافي في ليبيا، ياسر عرفات في السلطة الفلسطينية (قبل وفاته) حسني مبارك في مصر" التي تحكم منذ عقود.(1)

وعلى الرغم من أن العديد من القيادات العربية قد جاءت إلى السلطة في السبعينيات أو الثمانينيات، فإن السنوات القليلة الماضية قد شهدت تغييرات مذهلة. ففي عام 1997 فاز الرئيس محمد خاتمي في الانتخابات الإيرانية من أجل إصلاح النظام الثوري. وفي عام 1999 جاء قادة جدد إلى السلطة في كل من الجزائر، البحرين، الأردن، المغرب. وفي العام 2002 ، وفي واحدة من أكثر الدول محافظة على السلطة وقياداتها ذهبت سوريا حافظ الأسد وجاء بشار، وفي عام 2004 رحل ياسر عرفات بعد ثلاث عقود أمضاها على قمة السياسة الفلسطينية.

* رؤساء بعض الدول الشرق أوسطية:

على العموم، تحاول هذه الدراسة أن تبني أولا فكرة عامّة حول موضوع تغيير النظام، ثمّ تقوم بتقييم نتائج إمكانية تغيير النظام في كل من المملكة العربية السعودية، سوريا، ومصر.(2)وقد تمّ اختيار هذه الدول بالذات لأهميتها في المنطقة وبالنسبة للولايات المتحدة. فبالنسبة لسوريا، فهي تمثل نظاما عدائيا لمصالح الولايات المتحدة في منطقة رئيسية من الشرق الأوسط، لكن مصر والسعودية من جهة أخرى ربما هما أكثر الشركاء أهمية لواشنطن في المنطقة.(3)

هذا وتحاول هذه الدراسة أن تميز، كل حالة على حدا، ماهي السياسات التي تنشأ عن مخاوف جيوبوليتيكية وبالتالي تكون على الأرجح مشتركة بين معظم الأنظمة، وماهي السياسات التي تقود إلى أنواع معيّنة من الأنظمة (مثال إسلامي مقابل عسكري). وبالإضافة إلى ذلك، تحاول هذه الدراسة ملاحظة نقاط القوة والضعف لدى القادة الحاليين وورثتهم المحتملين لنستنتج كيف يمكن أن يؤثر تغيير الفرد الذي يوجه دفة القيادة في بلاده على السياسات الحكومية، وإمكان تقويم القوّة النسبية لعدد من القادة البدلاء المختلفين المرشحين لخلافة القادة الحاليين.

هذا ويمكن ملاحظة أن الأنظمة الجديدة غالبا ما تكون أكثر حذرا، بينما يحاول قادتها أن يعزّزوا من سلطتهم. وعلى الرغم من ذلك، فإن القادة الجدد قد يكونوا ربما مترددين بشكل خاص وبغامرون بفقدان شعبيتهم عبر التعاون مع الولايات المتحدة كخطوة أولى. على العموم، فإن الخطوات الخاطئة لا يمكن اجتنابها، فقد يبالغ القادة الجدد أيضا في تقدير قوة قواتهم العسكرية، أو يثقون بشكل مفرط في الدعم الدولي بحيث يقومون بتخويف خصومهم، أو قد يفتقدون على العكس نفاذ البصيرة والقدرة على الفهم مما قد يؤدي إلى مشكلة. وبطبيعة الحل فإن التغييرات المحتملة ليست كلها سيئة. في السعودية، قد يستطيع ولي العهد الأمير عبد الله أن يكبح الرأي العام المعادي للنظام وأن يحدث إصلاحات صعبة.

من ناحية أخرى قد يكون مغريا للولايات المتحدة أن تحاول التدخل بالشؤون الداخلية في عملية تغيير النظام والتهديد بالقوّة.

فالولايات المتحدة تملك بعض الأدوات الفعالة لتدخل محدود، ومع ذلك وكما يقال فإن "فتح الضغط غالبا ما يرتد عليك"، بمعنى أن هذا التدخل قد يأتي بنتائج عكسية. وللحد من احتمال تغيير غير متوقع، يجب على الولايات المتحدة أن تأخذ بعين الاعتبار إجراء اتصالات متزايدة مع القادة والفئات الموجودة خارج السلطة، والتي تتمتع بدعم مقبول ومعقول. كما يجب على الولايات المتّحدة أيضا أن تركز أكثر على الرأي العام الشعبي في هذه الدول، آخذين بعين الاعتبار أن دولا عديدة غير حصينة ومعرّضة لتغييرات مفاجئة -ومعظم هذه الدول في مرحلة معيّنة مترددة في إعطاء المساحة للرأي العام الداخلي- يعدّ الحصول فيها على خيارات عديدة في مثل هذه الحالات أمرا ضروريا.(4)

* مؤشرات تغير النظام:

إن مسألة تغيير أي نظام والنتائج المترتبة على ذلك هي مسألة صعبة الرصد من الخارج. فالمعرفة الغربية للنخبة السياسية في الشرق الأوسط غالبا ما تكون محدودة. وبالفعل فحتى المحللين الذين يتمتعون بقدر جيد من المعلومات غالبا ما يتفاجئون إزاء ما يحصل: فالقليل على سبيل المثال توقعوا أن يقوم الملك حسين في الأردن بنقل ولاية العهد، التي قضى أخوه الحسن فيها وقتا

طويلا، إلى ابنه عبد الله وذلك في الأسابيع الأخيرة قبل موته. وفي بعض الأحيان تكون المفاجأة دراماتيكية أكثر من ذلك بكثير، ففي عام 1979 شهدت إيران ثورة أوقعت جميع المراقبين في مفاجأة كبرى. في دول أخرى كانت العديد من الانقلابات والاضطرابات تحصل بشكل متكرر، بينما لم يكن يتوقعها إلا القليلون.

القادة يختلفون بشكل مذهل حتى ولو كانت الأنظمة الاجتماعية لدولهم والبيئة الإستراتيجية تتسم بالثبات. فالقادة قادرون على تغيير سياسة بلادهم الخارجية وتوجهاتها بشكل دراماتيكي، أو الذهاب إلى الحرب على الرغم من الظروف العسكرية غير المناسبة، أو تصميم مؤسسات متخصصة جديدة أو إضعاف أخرى قديمة أو حتى تشكيل بنائهم السياسي أو حتى ظروفهم الدولية الخاصّة بهم(5) . الرئيس المصري أنور السادات على سبيل المثال، قاد مصر خارج المعسكر السوفيتي ملتحقا بالمعسكر الأمريكي وشنّ هجوما ناجحا ومفاجئا على إسرائيل، فاوض على اتّفاق سلام معها وحرّر الاقتصاد المصري وعير أيضا السياسة المحلية الإقليمية والدولية لمصر.

إن مسألة تغيير النظام بطريقة سريعة ودراماتيكية، هو أمر ممكن في الشرق الأوسط، حيث ظهر الديماغوجيون والمنظرون هناك بسرعة مذهلة. ففي فترة الخمسينات والستينات، شهدت كل من مصر، العراق، ليبيا، سوريا واليمن انقلابات عسكرية. وفي عام 1979 أطاحت ثورة شعبية في إيران بالنظام. إن محاولة الجزائر للانفتاح السياسي في بداية التسعينات قاد إلى انقلاب عسكري كأمر واقع وإلى حرب أهلية. وحتى الدول الديمقراطية مثل تركيا وإسرائيل كانت قد غيّرت سياساتها بشكل دراماتيكي عندما صعد قادة جدد إلى سدّة القرار السياسي.

إن التأثير الشعبي الكبير على عملية صنع القرار هو أمر ممكن أيضا بل مستحب. فالليبرالية والديمقراطية تتقدّم بثبات في المنطقة، بينما تجعل ثورة المعلومات المواطنين على اطلاع بجميع الأحداث، وبالتالي تتيح لهم التفاعل معها بسرعة. لا يعني ذلك أن هذه الوسائل تحدث تحولا كاملا في السياسة العربية، لكنها تطرح الرأي العام الشعبي كقوة متنامية يجب على صناع القرار الأمريكيين أخذها بعين الاعتبار. ولكي أكون واضحا، فإن الرأي العام الشعبي لن يمارس تأثيرا مباشرا ولكنه قد يحد مما يفعله القادة خاصة إذا كانوا ضعفاء سياسيا.

* اتجاهات تغيير النظام:

إن عمليّة التغيير في أي نظام من الممكن لها أن تسلك أو تتبع ثلاث ممرات أو اتجاهات على الأقل:

الاتجاه الأول، وهو الأكثر وضوحا ويتضمن انتقال السلطة من قائد إلى آخر من نفس الكادر أو من نفس الطبقة أو من نفس القاعدة الموجودة في السلطة، وهذا بطبيعة الحال يتضمن أيضا عملية الانتقال من الأب إلى الابن مثلا في البحرين، قطر، المغرب، الأردن وسوريا في العقد الأخير. أو قد يتضمن الانتقال من فرد إلى فرد آخر من العائلة كما حصل في السعودية (على سبيل المثال حين جاء الملك فهد خلفا لأخيه، وكما سيكون الأمير عبد الله خلفا ووريثا للملك فهد). أو قد يتم الانتقال إلى قائد يأتي من نفس النخبة والمصالح التي كان القائد السابق يمثلها، مثال: (نائب الرئيس مبارك الذي خلف الرئيس أنور السادات بعد اغتياله عام 1981). هناك أيضا طريقة أخرى يتم الانتقال بالسلطة عبرها وليس من الضروري أن تكون رسمية أو حتى سلمية: مثال، انقلاب يستبدل قائدا عسكريا بآخر (حافظ الأسد على صلاح جديد)، أو انقلابات في العائلة الحاكمة (استيلاء السلطان قابوس في عمان سلميا على الحكم، انتزعه من أبيه) وهذا النوع يدخل أيضا ضمن هذه الفئة من التغيير التي نتكلم عنها.

الاتجاه الثاني في التغيير، ويتضمن انتقالا من مجموعة واحدة من النخب إلى أخرى. إن نطاق البدائل في هذه الحالة كبير جدا من الناحية النظرية. فالنخب يمكن أن تأتي من مجموعة عرقية مختلفة، أو من فئة اجتماعية مختلفة، أو من منطقة مختلفة في الدولة وهكذا. ومع ذلك فإن القادة الدينيين هم في الغالب المجموعة الأكثر تنظيما في النخب الثورية. و على الأغلب، فإن الأنظمة الشرق الأوسطية استطاعت أن توظف أو تكبح الاتحادات التجارية، المفكرين، الاختصاصيين والتجار بينما كانت تواجه مشاكل في قمعها المجموعات الدينية وذلك لأنها استطاعت رسم وترسيخ مؤسسات دينية وشبكات اجتماعية قوية. ولأن الدين متجذّر في نفوس الكثير من المواطنين، فإن عددا قليلا من الأنظمة كان مستعدا لأن يقمع الممارسات الدينية بشكل مفتوح ومستمر. وأكثر من ذلك، فإن هناك عددا من الأنظمة في الشرق الأوسط تعتمد على الدين من أجل أن تؤمن شرعيتها. وهكذا فإنه من غير المفاجئ رؤية أن الإسلاميين استطاعوا أن يبرهنوا في السنوات الأخيرة عن قدرتهم على تحدي الأنظمة. لقد سبق واستولى الإسلاميون على الحكم في إيران والسودان، وشكلوا تحديا كبيرا بالنسبة للدولة وللأنظمة في أماكن أخرى مثل سوريا، مصر، السعودية، البحرين، الأردن، الجزائر، ليبيا والسلطة الفلسطينية.

أما بالنسبة للاتجاه الثالث في التغيير، فإنه يتضمن انتقالا من حكم قاعدة نخبوية إلى نظام أكثر شعبية بشكل عام. ويمكن حدوث ذلك من خلال ثورة شعبية تأتي بنظام يعتمد على قطاعات واسعة من الشعب، أو من خلال نقلة باتجاه "الدمقرطة" التي تسمح لأناس عاديين بتواجد أكبر في القطاع السياسي وبحرية أكبر في اختيار القادة. وعلى أية حال، فإن هذا النمط من التغيير قد لا ينطوي على تغيير شخص القيادة بالضرورة بقدر ما ينطوي على تغيير المصالح التي يمثلها القادة. فالقادة الحاليين قد يكرسوا شعبية الالتزام الأصيل بالديمقراطية وذلك من أجل الحصول على تأييد للتغييرات المكروهة أو لتدعيم سلطتهم في وجه النخب المنافسة.

وبشكل عام، فإن كل اتجاه أو فئة من الاتجاهات التي شرحناها أعلاه تحاج إلى مستوى مختلف من التحليل.

المستوى الأوّل فردي: ما هي نقاط القوّة، الضعف، الخصائص وأهداف بعض الأفراد المعيّنين؟

المستوى الثاني يستند إلى قاعدة النخبة التي تحكم ويركز على خصائص معينة للعائلة أو للقاعدة التي تحكم.

أما المستوى الثالث، فهو يقوم على المجموعات المنافسة المحتملة وجداول أعمالها وأهدافها. كيف تختلف هذه النخب عن النخب الحاكمة؟ هل لديها أهداف مختلفة أو تعتمد على مجموعات اجتماعية مختلفة لكسب الدعم؟

إن التعرف على أجوبة هذه الأسئلة يتطلب فهم مصادر الاستقرار والثبات، ومعرفة الحقائق والحدود الجيوسياسية التي قد تمنع التغييرات.

وتنطبق وتنسحب العينة الدراسية التالية التي تشمل ثلاث بلدان (السعودية، سوريا ومصر) على كافة مستويات التحليل المختلفة التي سبق وذكرناها. بحيث يطرأ التحليل في كل بلد إلى الأفراد الذين يشكلون المفاتيح السياسية المختلفة في النخب الحالية، جدول المجموعات المنافسة، ومشاعر وموقف عامة الناس بشكل عام.

* دانييل بايمن: بروفسور مساعد في برنامج الدراسات الأمنيّة في مدرسة ادموند والاش للسلك الأجنبي في جامعة جورج تاون. زميل في مركز "سابان" لسياسات الشرق الأوسط في معهد "بروكينجز". وهذه الدراسة له هي جزء من تقرير ضخم أعدّته "راند" لصالح القوات الجوية، كدراسة مستقبلية عن المنطقة وهي بعنوان: "مستقبل البيئة الأمنية في الشرق الأوسط: النزاع، الاستقرار والتغيير السياسي".

---

(1) Glenn E.Robinson,"Palestine After Arafat,"*The Washington Quarterly*23 (Autumn 2):77.

(2) This article examines regime change that occurs for natural causes (through the death of a leader) or through some process of internal political change(through a coup or assassination,for example). It does not examine cases of regime change that occur through external coercive military force,as was the case in Iraq in 23.

(3) Examining leadership change elsewhere in the Middle East would also be valuable.Iran,Libya and the Palestinian Authority would also be important to examine,given the potential for dramatic change in these countries.

(4) At times,a regime's leadership may prove so dangerous that military intervention is required to topple a regime.The U.S.-led campaign against Iraq in 23 is one example.This article,however, focuses on leadership change in ways that exclude direct efforts to topple a regime.Many of the im-plications are immediately relevant to considerations of whether a regime should or should not be removed.

(5) Daniel Byman and Kenneth Pollack,"Let Us Now Praise Great Men:Bringing the Statesman Back In,"*International Security* 25(Spring 21):17–146.

للعودة للأعلى